صندوق النقد الدولي يحث تركيا على مواصلة تشديد السياسة النقدية صندوق النقد الدولي حذر تركيا من المخاطر اللي ممكن تنجم عن اتباع نهج تدريجي بمكافحة التضخم، وطلب منها إنها تستمر بتشديد سياستها النقدية وتعتمد على البيانات لحد ما التضخم يقرب من المعدل المستهدف. هذا الكلام جاء في بيان من صندوق النقد بعد زيارة روتينية لدول الأعضاء تُعرف بمشاورات المادة الرابعة. صندوق النقد قال إنه تركيا بحاجة لتسريع جهودها بمكافحة التضخم وتاخد خطوات "أكبر وأكثر تركيزًا" عشان تقلل من عجز الموازنة. أوصى صندوق النقد بضرورة تبني سياسات مالية ونقدية ومنزلية منسقة لمواجهة التضخم. وكمان اقترح إنه ربط الأجور بتوقعات التضخم، بدل ما يكون بالتضخم السابق، ممكن يساعد بشكل كبير في كبح الأسعار. وحسب بلومبيرغ، الزيادة المخططة للحد الأدنى للأجور لعام 2025 عم بتحظى باهتمام كبير من البنوك العالمية، مثل دويتشه بانك، اللي بتتوقع إنه الزيادة راح تتراوح بين 25% و30%. منذ إعادة انتخاب الرئيس رجب طيب أردوغان في مايو 2023، تركيا مرت بتحول اقتصادي، حيث رفع البنك المركزي سعر الفائدة لـ50% من 8.5% في محاولة للحد من التضخم. ورغم هذا التشديد، البيانات الأخيرة أظهرت إنه التضخم تباطأ أقل من المتوقع في سبتمبر، ووقع لـ49.4%، مع استمرار ارتفاع الأسعار بسبب زيادة تكاليف الخدمات. صندوق النقد أشار إنه التحول في السياسة قلل من الاختلالات الاقتصادية واستعاد الثقة، وأضاف إنه تحسن معنويات السوق أدى لتحول استثمارات الأجانب والمحليين نحو الأصول المقومة بالليرة. في بيانه، أكد صندوق النقد على ضرورة الاستمرار في اتباع سياسات نقدية صارمة تعتمد على البيانات لحد ما التضخم يوصل للمستويات المستهدفة. وكمان أوصى بتعزيز آلية نقل السياسة النقدية، واستقلالية البنك المركزي، وتحسين التواصل لزيادة مصداقية السياسات، حسب بلومبيرغ. البيان كمان أشار لضرورة "التوقف التدريجي عن الإجراءات المتعلقة بتدفقات رأس المال" مع تراجع مخاطر السيولة بالعملات الأجنبية وانخفاض التضخم. وطلب صندوق النقد من تركيا "تركيز السياسات الاحترازية الكلية على احتواء المخاطر النظامية."